



PROVISIONAL

S/PV.2663

18 February 1986

ARABIC



الأمم المتحدة

مجلس الأمن

محضر حرفي مؤقت للجلسة الثالثة والستين بعد الالفين والستمائة

المعقودة بالمقر ، في نيويورك ،

يوم الثلاثاء ، ١٨ شباط/فبراير ١٩٨٦ ، الساعة ١٥/٣٠

<u>الرئيس :</u>	السيد أدوكي	(الكونغو)
<u>الاعضاء :</u>	اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية	السيد صافرونشوك
	استراليا	السيد ولكوت
	الإمارات العربية المتحدة	السيد الشالي
	بلغاريا	السيد تسيفيتكوف
	تايلند	السيد كاسميري
	ترينيداد وتوباغو	السيد محمد
	الدانمرك	السيد بييرينغ
	الصين	السيد يوفان ليانغ
	غانا	السيد غبييهو
	فرنسا	السيد دي كيمولاريا
	فنزويلا	السيد أغيلار
	مدغشقر	السيد رابيتافيك
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى	
	وايرلندا الشمالية	سير جون طومسون
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد أوكون

يتضمن هذا المحضر النصوص الأصلية للكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الأخرى . وسيطبع النص النهائي للمحضر ضمن سلسلة الوثائق الرسمية لمجلس الأمن .

أما التصحیحات فينبغي ألا تتناول غير النصوص الأصلية للكلمات . وينبغي إرسالها موقعة من أحد أعضاء الوفد المعني خلال أسبوع إلى رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بإدارة شؤون المؤتمرات : Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza ، مع الحرص على إدخالها على نسخة واحدة من المحضر نفسه .

افتتحت الجلسة الساعة ١٦/٣٠

اقرار جدول الأعمال

اقرار جدول الأعمال

الحالة بين ايران والعراق

رسالة مؤرخة في ١٢ شباط/فبراير ١٩٨٦ وموجهة الى رئيس مجلس الأمن من
الممثل الدائم للعراق للسيد الأسم المتحدة (S/17821)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : اود ان احيط اعضاء المجلس علما
بأنني تلقيت رسائل من ممثلي الاردن والبحرين وتونس والعراق وعمان والكويت والمملكة
العربية السعودية واليمن يطلبون فيها دعوتهم للاشتراك في مناقشة البند المدرج في جدول
اعمال المجلس . ووفقا للممارسة المتبعة ، اعترم ، بموافقة المجلس ، دعوة هؤلاء الممثلين
للاشتراك في المناقشة دون ان يكون لهم حق التصويت ، وفقا لاحكام الميثاق ذات الصلة
والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس .
وبحيث انه لا يوجد اعتراض ، تقرر ذلك .

بناء على دعوة من الرئيس شغل السيد عزيز (العراق) مقعدا على طاولة المجلس .
وشغل السيد صلاح (الاردن) ، والسيد الصباغ (البحرين) ، والسيد بوزيري (تونس) ،
والسيد العنسي (عمان) ، والسيد ابو الحسن (الكويت) ، والسيد شهابي (المملكة العربية
السعودية) ، والسيد الارياني (اليمن) المقاعد المخصصة لهم على جانب طاولة المجلس .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : اود ان احيط المجلس علما بأنني
تلقيت رسالة مؤرخة في ١٨ شباط/فبراير ١٩٨٦ من الممثل الدائم للامارات العربية المتحدة
لدى الأمم المتحدة ، وفيما يلي نصها :

" يشرفني ان اطلب دعوة مجلس الأمن للسيد الشاذلي القليبي ، الأمين
العام لجامعة الدول العربية ، وفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس ،
للاشتراك في نظر المجلس في البند المعنون ' الحالة بين ايران والعراق ' . "

اذا لم اسمع اعتراضاً سأعتبر ان المجلس يوافق على توجيه الدعوة الى السيد الشاذلي القليبي ، وفقاً للمادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت .
ولعدم وجود اعتراض تقرر ذلك .
سأدعو، في الوقت المناسب ، السيد الشاذلي القليبي الى شغل مقعد على طاولة المجلس ، والأدلاء ببيانته .

يبدأ مجلس الأمن الآن النظر في البند المدرج على جدول اعماله .
ينعقد مجلس الأمن اليوم طبقية للطلب الوارد في الرسالة المؤرخة في ١٢ شباط /
فبراير ١٩٨٦ والموجهة الى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم للعراق لدى الأمم المتحدة
(S/17821) .

وأود ان الفت انتباه اعضاء المجلس الى الوثائق التالية :
رسالة مؤرخة في ١٠ شباط / فبراير ١٩٨٦ وموجهة الى رئيس مجلس الأمن من الممثل
الدائم المناوب للعراق لدى الأمم المتحدة (الوثيقة S/17814) .
رسالة مؤرخة في ١٢ شباط / فبراير ١٩٨٦ وموجهة الى الأمين العام من الممثل
الدائم للعراق لدى الأمم المتحدة (الوثيقة S/17819) .
رسالة مؤرخة في ١٢ شباط / فبراير ١٩٨٦ وموجهة الى الأمين العام من الممثل
الدائم لجمهورية ايران الاسلامية لدى الأمم المتحدة (الوثيقة S/17822) .
رسالة مؤرخة في ١٣ شباط / فبراير ١٩٨٦ وموجهة الى الأمين العام من الممثل
الدائم للعراق لدى الأمم المتحدة (الوثيقة S/17824) .
رسالة مؤرخة في ١٣ شباط / فبراير ١٩٨٦ وموجهة الى الأمين العام من الممثل
الدائم لافغانستان لدى الأمم المتحدة (الوثيقة S/17825) .
رسالة مؤرخة في ١٣ شباط / فبراير ١٩٨٦ وموجهة الى الأمين العام من الممثل
الدائم للعراق لدى الأمم المتحدة (الوثيقة S/17826) .
رسالة مؤرخة في ١٣ شباط / فبراير ١٩٨٦ وموجهة الى الأمين العام من الممثل
الدائم لزامبيا لدى الأمم المتحدة (الوثيقة S/17827) .

- رسالة مؤرخة في ١٣ شباط/فبراير ١٩٨٦ وموجهة الى الأمين العام من الممثل الدائم للعراق لدى الأمم المتحدة (الوثيقة S/17828) .
- رسالة مؤرخة في ١٣ شباط/فبراير ١٩٨٦ وموجهة الى الأمين العام من الممثل الدائم لجمهورية ايران الاسلامية لدى الأمم المتحدة (الوثيقة S/17829) .
- رسالة مؤرخة في ١٤ شباط/فبراير ١٩٨٦ وموجهة الى الأمين العام من الممثل الدائم للعراق لدى الأمم المتحدة (الوثيقة S/17830) .
- رسالة مؤرخة في ١٤ شباط/فبراير ١٩٨٦ وموجهة الى الأمين العام من الممثل الدائم للعراق لدى الأمم المتحدة (الوثيقة S/17831) .
- رسالة مؤرخة في ١٤ شباط/فبراير ١٩٨٦ ، وموجهة الى الأمين العام من الممثل الدائم لجمهورية ايران الاسلامية لدى الأمم المتحدة (الوثيقة S/17833) .
- رسالة مؤرخة في ١٦ شباط/فبراير ١٩٨٦ وموجهة الى الأمين العام من الممثل الدائم للعراق لدى الأمم المتحدة (الوثيقة S/17834) .
- رسالة مؤرخة في ١٦ شباط/فبراير ١٩٨٦ وموجهة الى الأمين العام من القائم بالاعمال بالنيابة للبعثة الدائمة لجمهورية ايران الاسلامية لدى الأمم المتحدة (الوثيقة S/17835) .
- رسالة مؤرخة في ١٧ شباط/فبراير ١٩٨٦ وموجهة الى الأمين العام من القائم بالاعمال بالنيابة للبعثة الدائمة لجمهورية ايران الاسلامية لدى الأمم المتحدة (الوثيقة S/17836) .

المتكلم الأول هو السيد الشاذلي القليبي الأمين العام لجامعة الدول العربية ، الذي وجه اليه المجلس دعوة ، في هذه الجلسة ، وفقا للمادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت . وأدعوه الى شغل مقعد على طاولة المجلس والى الادلاء ببيانه .

السيد القليبي (الأمين العام لجامعة الدول العربية) : السيد الرئيس ، يسعدني أن أضم صوتي الى أصوات السادة رؤساء الوفود الذين أشادوا بما تتحلون به من حكمة في ادارة أشغال مجلس الأمن ، منوها بما لسلفكم ، سعادة سفير الصين ، من خصال لقيت تقدير الجميع ، شاكرًا لكم ما أوليتموني من شرف ، إذ مكنتموني من مخاطبة مجلس الأمن الموقر ، معبرا لكم ولأعضاء المجلس المحترمين عن وافر التقدير .

لقد سبق لمجلس الأمن ان عقد عدة اجتماعات منذ عام ١٩٨٠ ، تناول بالبحث فيها النزاع العراقي الايراني ، واتخذ جملة من القرارات لمعالجة اوضاع خطيرة ناشئة عن هذا النزاع .

الا ان اجتماع اليوم يكتسي أهمية استثنائية ، بسبب ما استجد من تطورات فسي منتهى الخطورة ، تتمثل في الهجوم الواسع النطاق الذي شنته القوات الايرانية ليلة التاسع الى العاشر من شباط / فبراير ١٩٨٦ على الاراضي العراقية ، والاستيلاء على مناطق هي جزء من التراب العراقي . وبذلك يكون العدوان صارخا على السيادة العراقية ، بما يعنيه ذلك من خرق لميثاق الأمم المتحدة ، وكذلك من تحد للمجتمع الدولي كله من خلال انتهاك المبادئ التي يقوم عليها .

وبينما المجلس الموقر منعقد الان ، للنظر في هذا العدوان الثابت والفادح ضد دولة مستقلة عضو في الأمم المتحدة ، يستمر الهجوم الايراني . بل ان ايران تعلن عزمها على المضي قدما في توسيع رقعة الاحتلال ، ضاربة عرض الحائط بكل الدعايات الداعية الى اجتناب التصعيد ، والاحتكام الى الشرعية الدولية .

ان عشرات الآلاف من ضحايا هذه الحرب سقطوا حتى اليوم من كل جانب ، ويسقط المزيد منهم الآن ، في لهيب هذا التصعيد الجديد . وليس من المبالغة في شيء ان نقول ان هذا النزاع ألحق بالبلدين دمارا شمل المرافق والمنشآت الاقتصادية ومصادر الانتاج

والهياكل الأساسية ، واستنزف موارد لا تحصى كان البلدان في أس الحاجة التي استعمالها لأغراض انمائية .

ولكن كانت رضى هذه الحرب تدور بين دولتين جارتين ، فقد أصبح واضحاً أن آثارها لا تقتصر عليهما ، بل تتجاوزهما الى كامل منطقة الشرق الأوسط ، وإلى مصالح حيوية تهم المجتمع الدولي بأسره ، من الناحيتين الاقتصادية والامنية .
واسمحوا لي أن استوقف المجلس الموقر عند حقائق ثلاث تتعلق بهذه الحرب ، وتزداد تأكيداً اليوم ، بعد ست سنوات مضت على اندلاعها :

الحقيقة الاولى ، هي ان العراق قد عبر ، مراراً وتكراراً ، عن تجاهه الكلي مع جميع الوساطات والمبادرات السلمية التي بذلت وتبذل لانهاء النزاع . كما أعلن قبوله الكامل للقرارات الصادرة عن مجلس الأمن بشأن هذا النزاع ، مؤكداً استعداداه المطلق للسلام وحل النزاع عن طريق التفاوض ، وفقاً لمبادئ القانون الدولي . وتذكرون ان مجلسكم الموقر كان قد رحب في قراره رقم ٥٢٢ (١٩٨٢) الصادر في تشرين الاول / اكتوبر ١٩٨٢ ، "بحقيقة ان أحد الطرفين قد عبر عن استعداداه لأن يتعاون في تنفيذ القرار ٥١٤ (١٩٨٢) ، ودعا الطرف الاخر الى ان يحذو حذوه " .

وما يزال العراق عند موقفه حتى هذه اللحظة .

اما الحقيقة الثانية ، فهي ان ايران ما انفكت ترفض جميع مساعي الوساطات ، من أي طرف أتت ، وجميع نداءات السلام ، عن أية جهة صدرت ، مصرّة على مواصلة القتال ، غير عابثة بما ينتج عنه من ضحايا ودمار وأخطار ، أو مهتمة بندايات الضمير العالمي ، ولا مكترثة بقرارات المنظمة الدولية الصادرة بشأنها .

وفي مقابل الجهود العربية والمساوية الدولية لتحقيق السلام ووقف نزيف الدماء ، تواجهنا ايران دوماً بشروط تعجيزية تعني بوضوح الرفض المطلق .
وحتى هذه اللحظة ، لم يبدر من ايران ما يشعر بوجود أية احتمالات لتغيير هذا

الموقف .

اما الحقيقة الثالثة فهي ان جامعة الدول العربية ، على ضوء الحقيقتين السابقتين ،
 يوحي من واجباتها القومية ومسؤولياتها تجاه الامن والسلام الدوليين ، قد حددت منذ
 البدء ثوابت الموقف العربي تجاه النزاع العراقي الايراني ، بالاستناد الى ميثاق الجامعة
 وميثاق الأمم المتحدة ، وفق المحورين التاليين :

المحور الأول ، هو الرفض القاطع لأي عدوان ضد أية دولة عربية ، وتأکید واجب
 التضامن العربي مع الدولة المعتدى عليها .

والمحور الثاني ، هو اعتبار المفاوضات السلمية ، وفقا لمبادئ القانون الدولي
 وقرارات الشرعية الدولية ، الوسيلة الوحيدة لانهاء النزاع وإيجاد حل يضمن الحقوق
 المشروعة لكلا الطرفين ، وينسجم مع ما تطلبه عليهما روابط التاريخ والحضارة ، ومقتضيات
 حسن الجوار ، والمصلحة المشتركة .

ولم تزل جامعة الدول العربية تؤكد هذين المحورين بكل قوة وبكل وضوح .

هذه هي ثوابت الموقف العربي ازاء النزاع الذي يستأثر باهتمامنا اليوم. وهو موقف، لا أراني في حاجة الى التأكيد بانه يدل بكل جلاء على تعلق دولنا العربية بالنهج السلمي، المستند الى الشرعية الدولية، سبيلا وحيدا للوصول الى حل عادل ومشرف لهذا النزاع البالغ الخطورة.

ومن وحي هذه الثوابت، أسهمت الدول العربية في تسهيل تنفيذ القرارات الصادرة عن مجلس الامن بشأن هذا النزاع، وأيدت جميع الجهود التي بذلت ثنائيا، وعربيا، وفي اطار المجموعة الاسلامية، وداخل حركة عدم الانحياز، وعلى المستوى الدولي، بحثا عن تسوية سلمية وفق الشرعية الدولية.

وفي ضوء هذه الحقائق الثابتة، اسمحوا لي أن أخلص الموقف: انه بإمكانني ان أؤكد حرص العراق والامة العربية جمعاء على تحقيق السلام. ونحن نتطلع الى اليوم الذي تضع فيه هذه الحرب أوزارها، ويستقر التعاون بين البلدين، لينصرفا، بمساعدة الاشقاء والاصدقاء، الى رفع الانقاض، واعادة تعمير ما دمرته الحرب، والانطلاق نحو بناء الحياة الكريمة والامنة التي يطمح اليها الشعبان.

ولكن الامة العربية، التي ترفض العدوان وترفض توسيعه وترفض كل نتائجه، تؤكد عزمها على الوقوف متفامنة والتصدي بقوة لوقف العدوان، معلنة تمسكها بالتزاماتها القومية تجاه العراق، الدولة العربية المعتدى عليها.

وأمام الخطورة القصوى للعدوان الايراني الجديد على الاراضي العربية، واحتمالات تفاقمه وامتداد رقعته، لا بد أن نشير صراحة الى المسؤولية التي تتحملها بعض الدول في استمرار هذه الحرب الدمرة، وذلك بعدم دفع جهود السلام بشأنها الى نهايتها المرجوة.

ان الدول الكبرى مطالبة اليوم بالانتقال من موقف الاعلان النظري عن الاهتمام والقلق والرغبة في احلال السلام، الى موقف عملي يوفر الشروط اللازمة لانهاء مأساة هذه الحرب. وواضح ان هذه الشروط لا تتحقق الا باستخدام جميع الغغوط والوسائل السياسية وغيرها، الكفيلة باقناع الطرف غير المستجيب للسلام.

ولا بد أن نسجل أيضا أن الدول الكبرى لم تول بعد النزاع العراقي الإيراني من اهتمامها القدر الذي تقتضيه خطورته .

وهل من حاجة الى ان نذكر في هذا الصدد ، ان للمجتمع الدولي مصالح حيوية مباشرة في الوطن العربي وان تلك المصالح ، اذا نظر اليها على المدى البعيد ، فانها تفرض على المجتمع الدولي العمل من اجل السلام ، بكل حزم ، وبكل اخلاص ، وبكل فاعلية ، لا سيما وان المستوى النوعي الجديد للنزاع ، نتيجة الهجوم الإيراني الأخير ، قد وضع المنطقة العربية بأسرها في دائرة هذه الحرب المشتعلة ، مما أدخل السلم والامن الدوليين في نطاق الخطر المباشر .

ان ايران ، برفضها المتواصل للدعوات الموجهة اليها من المنظمة الاممية ، تخل بأحد أهم مبادئ القانون الدولي القائل بان على كل دولة أن تقوم ، بحسن نية ، بالايفاء بالتزاماتها الناشئة عن مبادئ القانون الدولي ، ويقواعده المعترف بها عامة ، والمتعلقة بصيانة السلم والامن الدوليين ، وان لا تعمل على اضعاف فاعلية نظام الامم المتحدة القائم على الميثاق .

كما ان ايران تخرق المبدأ الاساسي الذي تقوم عليه العلاقات الدولية ، وهو عدم التدخل في شؤون أية دولة أخرى . وهو مبدأ يعتبر شرطا أساسيا لضمان تعايش الامم في سلام ، لان ممارسة أى شكل من أشكال التدخل ليست فقط مجرد خرق للميثاق ، روحا ونصا ، ولا اعلان مبادئ القانون الدولي المتعلقة بالعلاقات الودية والتعاون بين الدول وفقا لميثاق الامم المتحدة ، الوارد في قرار الجمعية العامة ٢٦٢٥ (د - ٢٥) الصادر في ٢٤ تشرين الاول / اكتوبر ١٩٧٠ ، بل انها تؤدي أيضا الى خلق أوضاع تهدد السلم والامن الدوليين .

والعراق ، اذ يعلن تمسكه بمبادئ الامم المتحدة ويؤكد احترامه لقراراتها ، ليس له من هدف غير الحفاظ على حقوقه الوطنية وسيادته الإقليمية وسيادته على مياهه الوطنية ، وليس لديه اطماع في الاراضي الإيرانية اطلاقا .

ومن الواضح ، ان ايران ، بهجومها الاخير ، تستهدف احتلال مناطق جديدة من التراب العراقي ، وحرمان العراق من موقعه كدولة مطلة على المياه الخليجية ، لها الحق في ان تمارس فيها حرية التجارة والملاحة ، أسوة بالدول الاخرى المطلة على الخليج . ومن المبادئ المستقرة في القانون الدولي ، والتي أكدتتها الامم المتحدة في اعلان الجمعية العامة الوارد في القرار ٢٦٢٥ (د-٢٥) الذي اشترت اليه آنفا ، ان على كل دولة واجب الامتناع عن التهديد باستعمال القوة ، او استعمالها فعلا ، لخرق الحدود الدولية القائمة بينها وبين دولة اخرى ، او اتخاذ ذلك وسيلة لحل المنازعات الدولية ، بما فيها المنازعات المتعلقة باقاليم الدول وحدودها .

كما ان على كل دولة واجب الامتناع ، في علاقاتها الدولية ، عن التهديد باستعمال القوة ، او استعمالها فعلا ، ضد السلامة الإقليمية او الاستقلال السياسي لأية دولة ، او على أي نحو آخر يتنافى مع مقاصد الامم المتحدة . ويشكل مثل هذا التهديد باستعمال القوة ، او الاستعمال الفعلي لها ، انتهاكا للقانون الدولي ولميثاق الامم المتحدة ، ولا يجوز ابداء ان يتخذ وسيلة لتسوية المشاكل الدولية ، وذلك بصريح عبارة الاعلان الصادر عن الجمعية العامة في هذا الغرض .

لقد سبق لمجلس الامن - كما اشترت آنفا - ان بحث تطورات هذا النزاع اكثر من مرة منذ عام ١٩٨٠ . وعبر المجلس في هذه القرارات عن قلقه لاستمرار النزاع ، ودعا الى وقف اطلاق النار وانهاء العمليات العسكرية ، وانسحاب القوات الى الحدود المعترف بها دوليا ، وتسوية النزاع بالطرق السلمية . كما دعا الى احترام حرية الملاحة وسلامتها ، ونص على ارسال مراقبين من الامم المتحدة للتحقق من وقف اطلاق النار والانسحاب . والدول العربية ، اذ تثمن هذه القرارات ، وتعتبرها علامات ايجابية في اتجاه نهج السلام الذي اختارته طريقا وحيدا لحل القضايا ، لا يسعها الا ان تنبه الى ان العدوان الايراني الاخير على الاراضي العراقية قد اوجد وضعاً جديدا ذا خطورة متناهية ، يستوجب من مجلس الامن معالجة مختلفة تتناسب وهذه الخطورة الاستثنائية .

فالوضع الجديد الخطير الذي يجتمع المجلس الموقر لبحثه اليوم واضح ، لا مجال فيه للتأويل : القوات المسلحة الايرانية تهاجم الاراضي العراقية وتتمركز داخلها على مقربة من الحدود الكويتية ، وتعلن ايران انها بذلك اصبحت جارة للكويت . والهجوم الايراني مستمر حتى هذه الاونة . وبذلك فان السيادة الاقليمية للعراق ، الدولة العضو في منظمة الامم المتحدة ، تكون قد انتهكت ، وسلامة الاراضي العراقية تعرضت للاعتداء ، اضافة الى ان امن المنطقة اصبح في خطر النار ، وان الامن والسلم الدوليين دخلا دائرة الخطر المباشر .

هذا هو الوضع الذي يجتمع مجلس الامن للنظر فيه : اعتداء على دولة مستقلة واحتلال لارض تابعة لهذه البلد . ولا ينبغي ان يحيد النقاش عن هذا المشكل الاساسي . فالقرارات السابقة التي صدرت عن هذا المجلس الموقر ، وكذلك عن الجمعية العامة للامم المتحدة ، والجهود الدولية والاقليمية الاخرى التي أشرنا اليها ، لا نشك اطلاقا في اهميتها ، بالنسبة الى حل النزاع ، فيما لو وضعت موضع التنفيذ . وأود ان اتوه هنا خاصة بالجهود التي بذلها السيد الامين العام للامم المتحدة لتطويق النزاع وبالنداءات التي وجهها لوقف القتال ، والتي كان اخرها النداء الصادر يوم السبت الماضي .

غير اننا نلاحظ ، بكل أسف ، استمرار القتال . وهو ما يجعلنا جميعا مطالبين بالبحث عن الوسائل الناجعة لتطبيق هذه القرارات . وهذه مسؤولية المجلس الموقر ، الذي لا بد من تضافر كل الجهود لتأكيد صداقية ما يتخذه من قرارات ، وذلك اعلاء للكلمة المبادئ التي تقوم عليها المنظمة الدولية .

ومن هنا ، فان الدول العربية تتوقع من مجلس الامن ، بموجب نشوء هذا الوضع الجديد ، القيام ، فورا ، بما ينص عليه ميثاق الامم المتحدة ، وبالتحديد ، مواد الفصل السادس ، وخاصة المادتين ٣٦ و ٣٧ وكذلك مواد الفصل السابع .

ان المجلس الموقر ، بحكم مسؤولياته في وقف كل عدوان وزجر كل معتد ، وحفظ السلم والأمن ، مدعوا الى اتخاذ قرار في مستوى خطورة النزاع على الامن الاقليمي وعلى السلام والامن الدوليين ، ولكي يحقق القرار هذه الغاية يجب ان يستهدف احلال السلام الكامل ، وذلك بتحقيق وقف شامل للقتال ، وايجاد حل نهائي للنزاع ، وفق مبادئ القانون الدولي . ولذلك فانه لا بد أن يتضمن القرار تدابير عملية محددة وكفيلة بوضعه موضع التنفيذ الفعلي .

ان جامعة الدول العربية ، ان تتوجه الى مجلس الامن بهذه القضية ، فانها تعبر عن ايمانها التام بأن السلام المبني على الشرعية الدولية انما هو السبيل الوحيد لحل المنازعات الدولية ، عاقدة الامل على الامم المتحدة واجهزتها ، وفي مقدمتها مجلسكم الموقر

لفرض سيادة الشرعية الدولية ومبادئ القانون الدولي ، حماية لحقوق الشعوب ، وذودا عن الامن والسلم الدوليين .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : أشكر السيد الشاذلي القليبي

على الكلمات الرقيقة التي وجهها لي .

المتكلم التالي هو نائب رئيس الوزراء ووزير خارجية الجمهورية العراقية ، السيد

طارق عزيز الذي ارحب به وأدعوه للإدلاء ببيانه .

السيد طارق عزيز (الجمهورية العراقية) : أشكركم سيدي الرئيس ،

وأشكر من خلالكم مجلس الامن لقبولكم المبنى المشاركة في هذا الاجتماع . وانني واثق من

أن اجتماعات هذا المجلس بقيادتكم بما عرفتكم به من حنكة وخبرة لا بد وأن تتكامل بالنجاح .

ليست هذه المرة الأولى التي يناقش فيها مجلسكم الموقر النزاع بين العراق وايران .

فمنذ الجلسة الأولى التي عقدها مجلس الامن قبل خمس سنوات ونصف والتي اتخذ فيها

قراره الأول في ٢٨ ايلول / سبتمبر ١٩٨٠ وحتى هذا اليوم كان هذا النزاع من المشاغل

الاساسية والدائمة للمجلس وللأمانة العامة وللجمعية العامة للأمم المتحدة .

وقد اتينا اليوم مرة أخرى لمناقشة هذا الموضوع بدعوة من اللجنة العربية المكلفة

بمتابعة تباورات الحرب بين ايران والعراق والمنبثقة عن مجلس الجامعة العربية بعد أن

قامت ايران بمحاولة غزو جديدة للعراق بدأت ليلة ٩ - ١٠ شباط / فبراير وما تزال مستمرة

حتى الان .

ان عملية الغزو الايرانية الجديدة لا تشكل تصعيدا خطيرا في الموقف فحسب

وانما تكشف في الوقت نفسه الكثير من الحقائق وتفسر الكثير من الوقائع والاحداث التي

وقعت خلال سنوات النزاع .

ان الحقيقة الأولى التي تكشفها محاولة الغزو الايرانية الجديدة هي ان ايران

كما اعلنت ذلك صراحة في بياناتها العسكرية وفي تصريحات رئيس الجمهورية الايرانية

تستهدف احتلال الجزء الشمالي من منطقة الخليج العربي وخلق اوضاع سياسية وعسكرية

واقتصادية جديدة في المنطقة بأسرها ، أوضاع تخدم اهداف التوسع الايراني الذي كان سبب اشتعال الحرب في ٤ أيلول / سبتمبر ١٩٨٠ وسبب استمرارها حتى الان ، هذا التوسع الذي لا يستهدف العراق فحسب وانما كل دول المنطقة . ولهذا فان الاهتمام العربي والاهتمام الدولي بهذا الغزو هو الان اكثر من أى وقت مضى رغم الاهتمام المستمر بالدعوة الى انتهاء الحرب واستتباب السلام في المنطقة .

كما أن العدوان الايراني على شط العرب واحتلال القوات الايرانية لميناء الفاو العراقي والبيانات والتصريحات الرسمية الايرانية التي تتحدث عن اتجاه القوات الايرانية لاحتلال الجزء الجنوبي من أرض العراق المطلة على الخليج العربي وباتجاه مدينة البصرة تكشف قناع الدجل والمراوغة الذي استخدمته ايران خلال ست سنوات من العدوان المستمر على العراق . . وبخاصة في السنوات الثلاث الماضية وتفسر كما قلت الكثير من الوقائع والاحداث .

منذ ان قامت ايران بعدوانها على العراق في الرابع من ايلول / سبتمبر ١٩٨٠ وحتى نهاية ١٩٨٢ اهتم المجلس والجمعية العامة بالدرجة الأولى بايقاف الحرب وتسوية النزاع تسوية شاملة وأشير هنا بوجه خاص الى القرار المهم الذي صدر عن مجلس الأمن برقم ٥١٤ (١٩٨٢) بتاريخ ١٢ تموز / يوليه ١٩٨٢ والى قرار الجمعية العامة ٣ / ٣٧ الصادر بتاريخ ٢٢ تشرين الاول / اكتوبر ١٩٨٢ .

غير ان الاغوام ١٩٨٣ و ١٩٨٤ و ١٩٨٥ شهدت مع الأسف الشديد اتجاهاً جديداً لدى الأمانة العامة للأمم المتحدة ومجلس الأمن باعطاء اهتمام أكبر للمسائل الثانوية الناشئة عن النزاع وتقليل التركيز على الحل الشامل له كما فعل المجلس قبل ذلك .

لقد بدأت هذه المحاولات في عام ١٩٨٣ عندما تعرضت منطقة الخليج للتأثيرات الناجمة عن استمرار الحرب . وقد اصدر مجلس الأمن في ٣١ تشرين الاول / اكتوبر ١٩٨٣ القرار ٥٤٠ (١٩٨٣) ، وهو اول قرار لا يتناول كل عناصر النزاع بصورة شاملة وانما يركز على عناصر محددة فيه . حيث دعا الى ايقاف كافة انواع العمليات الحربية في كل منطقة الخليج بما في ذلك جميع الممرات البحرية والطرق المائية الصالحة للملاحة والمنشآت المرفئية والمحطات والمنشآت البحرية وجميع الموانئ التي لها منفذ مباشر او غير مباشر الى البحر . وعلى الرغم من ان القرار المذكور لا يحل النزاع حلاً شاملاً ويقتصر على مسح واحد من مساح العمليات الحربية ، وعلى الرغم من أن تعاقبه يؤدي من الناحية العملية الى استمرار الحرب على الأرض وإلى التقليل من الاهتمام العالمي بالنزاع ومن ثم التقليل من الاهتمام العالمي بالنزاع ومن ثم تقليل الضغط باتجاه ايجاد التسوية الشاملة له ، قبل العراق بذلك القرار في حينه انسجاماً مع موقفه الثابت منذ بدء النزاع في التعاون مع مجلس الأمن والامانة العامة في كل ما يمكن ان يؤدي الى السلام الشامل ، وقبل به تعبيراً عن شعوره بالمسؤولية ازاء الأمن والاستقرار في منطقة الخليج وازاء المصالح المشروعة للبلدان المتشاطئة والبلدان التي تتاجر مع منطقة الخليج . اما النظام الايراني الذي كان يضج بالشكوى حينئذ مما سمي في حينه ببقعة الزيت في الخليج ويتحدث عن مخاطر تلوث البيئة فقد رفض ذلك القرار الذي يحصل المشكلة التي يشكو منها كما يحل مشاكل اخرى منها سلامة التجارة وتصدير النفط وتجنب الاهداف المدنية السكانية مخاطر الحرب . كما رفض النظام الايراني حتى تلك المحاولات التي قامت بها بعض الدول باتجاه التطبيق الواقعي للقرار المذكور من دون اعلان رسمي بذلك . وقد شرحنا للمنظمة الدولية في حينه ولكل الدول التي اتصلت بنا اسباب رفض ايران للقرار المذكور . وقلنا ان النظام الايراني الذي كان يخطط لهجوم يستهدف احتلال منطقة البصرة لم يكن مهتماً بالتوصل الى اي ترتيبات تجنب منطقة الخليج العربي مخاطر الحرب بل انه

اعتبر الترتيبات التي تضمنها القرار ٥٤٠ (١٩٨٣) اخلا لا باستعداداته للغزو وكان همه الوحيد اثنا التحضير للهجوم هو الهاء المجتمع الدولي والمنظمة الدولية بالكذب والمراوغة كسبا للوقت. وبالفعل فقد وقع الهجوم على منطقة البصرة في شباط/فبراير ١٩٨٤ وكان هجوما كبيرا جدا. وهدنه العسكري واضح وهو احتلال كل منطقة جنوب العراق.

ولكن بعد ان دمرنا الهجوم المذكور وألحقنا بالغزاة المعتدين هزيمة كبيرة وعند ما بدأت طائرات القوة الجوية العراقية تفرض حصارا جديا على الموانئ الإيرانية مقابل الحصار الذي فرضته ايران على موانئنا الجنوبية منذ بد النزاع وشعرت ايران بانها بدأت تخسر صارت تشكو من تهديد ملاحتها في منطقة الخليج.

وكعادتها في معالجة كل المسائل، تعاملت ايران مع هذه المسألة بأساليب القوة والغطرسة والابتزاز. فبدلا من ان تقبل بحكم المنظمة الدولية المتمثل بالقرار ٥٤٠ (١٩٨٣) لجأت الى ضرب السفن التابعة لدول خليجية لا علاقة لها بالنزاع المسلح بهدف ارغام تلك الدول على الضغط على العراق لابقاف حصاره على الموانئ الإيرانية، مع استمرار حصارها هي على الموانئ العراقية، لانها رغم هزيمتها في معركة شباط/فبراير ١٩٨٤ لم تتدخل عن نواياها في اعادة الغزو واحتلال الجزء الجنوبي من العراق. وبالطبع فان دول الخليج التي تعرضت سفنها ومسالحيها الى العدوان الإيراني لم تخضع للتهديد والابتزاز الإيراني ولجأت الى الشرعية الدولية، الى مجلسكم الموقر الذي اصدر قراره ٥٥٢ (١٩٨٤) الذي رفضته ايران باستهزاء وواصلت حتى هذا اليوم تهديدها للملاحة الدولية وضرب السفن التابعة لدول في الخليج لا علاقة لها بالنزاع المسلح. وفي محاولة اخرى من محاولات خداع واستغلال الرأي العام العالمي والمنظمة الدولية راحت ايران تبدي استعدادها لعدم ضرب السفن العراقية اذا توقف العراق عن ضرب سفنها.

وقد كشفنا تلك اللعبة وقلنا بأن العراق ليس له سفن في منطقة الخليج لان الذي ليس له موانئ صالحة للعمل ليس لديه بالتالي سفن. وعندما ذكرنا ايران بأن اجراء من هذا النوع يتطلب وقف التهديد للموانئ العراقية كي يكون للعراق سفن، رفضت ايران ذلك

لأن هدفها كان ولا يزال هو احتلال الموانئ العراقية والسيطرة على شمال الخليج وتهديد شواطئه الغربية لذلك رفضت أي اجراء منطقي ومتوازن في هذا الشأن .

وبعد فشل النظام الايراني في محاولته لغزو العراق في شباط/فبراير عام ١٩٨٤ بدأت قصة جديدة من قصص محاولات النظام الايراني لخداع الرأي العام العالمي والهيأة المنظمة الدولية عن المسألة الجوهرية ، وهي ضرورة التسوية الشاملة للنزاع . تلك هي قصة ضرب المدن والأهداف السكانية .

اذا عدنا الى التاريخ قليلا لوجدنا ان ايران بدأت حربها العدوانية ضد العراق في الرابع من ايلول / سبتمبر ١٩٨٠ بقصف المدن والمناطق الآهلة بالسكان . وعندما اتسعت نطاق العمليات العسكرية في ايلول / سبتمبر ١٩٨٠ لم يستخدم العراق سلاحه الجوي في ضرب أي مركز سكاني . اما الطائرات الايرانية فكانت تغير بالعشرات يوميا على مدن بغداد والموصل والبصرة وغيرها من المدن العراقية تقتل السكان وتضرب البيوت والمستشفيات والمدارس وكل ما يمكن ان تصل اليه قنابلها . وقيت الطائرات الايرانية رغم التدبير الكبير الذي اصابها تغير كلما استطاعت ذلك على مدنها وقرانا لضرب الأهداف السكانية . واخبر مثا على ذلك ، ما ذكرناه في رسالتينا المؤرختين في ٢١ كانون الاول / ديسمبر ١٩٨٥ و ٢٨ كانون الثاني / يناير ١٩٨٦ الواردتين في الوثيقتين S/17706 و S/17766 .

وبعد انسحاب القوات العراقية من الاراضي الايرانية في حزيران/يونيه ١٩٨٢، وتحشد القوات الايرانية على طول الحدود، بدأ قصف منظم ومستمر لكل المدن والقرى العراقية التي تقع ضمن مرمى المدفعية الايرانية في الوقت الذي ظل فيه النظام الايراني يكذب ويكذب بانه لا يقصف المدن والقرى العراقية. وقد تأكدت اكاذيب النظام الايراني بالتقرير الذي أعدته بعثة الامم المتحدة حول الموضوع (الوثيقة S/15834)، كما يتوفر في سجلات مجلس الامم العديد من الرسائل التي ابلغ العراق بموجبها هذه الاعمال، بما في ذلك نصوص من البلاغات العسكرية الايرانية.

وفي ٧ حزيران/يونيه عام ١٩٨٣ اقترح السيد رئيس الجمهورية العراقية عقد اتفاقية خاصة بين العراق وايران تحت رعاية الامم المتحدة لتجنب حرب الاهداف السكانية (الوثيقة S/15825) فرفضت ايران ذلك الاقتراح. وقد تضمن قرار مجلسكم الموقر ٥٤٠ (١٩٨٣) بندا خاصا يدعو الى الوقف الفوري لجميع العمليات العسكرية الموجهة ضد الاهداف المدنية، بما في ذلك المدن والمناطق السكنية، وقد رفضت ايران ذلك القرار كما هو معروف.

وحتى قيام ايران بهجومها الكبير الذي استهدف احتلال المنطقة الجنوبية من العراق والذي وقع في شباط/فبراير ١٩٨٤ لم تكن ايران مهتمة بالوصول الى اي اتفاق حول هذه المسألة، وكانت تكتفي بالحملات الاعلامية التحليلية ضد العراق في هذا الشأن. غير انه بعد ان سحقنا ذلك الهجوم الكبير واصبحت ايران بحاجة الى التقاط انفاسها، تمهيدا للاستعداد لهجوم آخر، صارت تبدي اهتماما بهذا الموضوع وتدعو المنظمة الدولية الى اتخاذ اجراء ما بهذا الصدد. وقد بادرا الامين العام بتاريخ ٩ حزيران/يونيه ١٩٨٤ (الوثيقة S/16611) الى مناشدة الطرفين ايقاف القصف المتعمد للمراكز المدنية السكانية الصرفة. وعلى غير عادة ايران في التعامل مع مبادرات وقرارات المنظمة الدولية قبلت بذلك النداء على الفور. وبالطبع فقد قبل به العراق ايضا، لان ذلك ينسجم مع موقفه، ومع اقتراح السيد رئيس الجمهورية العراقية الذي اعلنه قبل سنة من ذلك التاريخ. وهكذا ظهر الى الوجود اتفاق ١٢ حزيران/يونيه ١٩٨٤ حول الامتناع عن الهجمات العسكرية المتعمدة على المراكز السكانية المدنية الصرفة.

ومن أجل التطبيق المخلص لهذا الاتفاق ومنع استغلاله للتحضير للعدوان أرسلت رسالتين الى الامين العام للامم المتحدة أحذر فيهما من استغلال المدن والقرى الحدودية الإيرانية لأغراض التحشدات العسكرية تمهيدا لهجوم آخر تشنه ايران على العراق لم يتوقف المسؤولون الايرانيون عن التهديد به . وقد بينت في رسالتي الموجهة الى الامين العام بتاريخ ٢٧ حزيران / يونيه ١٩٨٤ (الوثيقة S/16649) أسماء المدن والقرى الإيرانية التي تتحشد فيها القوات الإيرانية وأسماء الوحدات العسكرية الإيرانية المتحشدة فيها . كما طلبت من الامانة العامة للامم المتحدة ان تؤمن عددا كافيا من المراقبين في كل قواطع العمليات كي تكون رقابتهم فورية ودقيقة على جبهة عمليات يبلغ طولها ١١٨٠ كيلومترا تقع على طرفيها عشرات من المدن والقرى .

غير ان هذا المقترح لم يلتفت له ورفض النظام الإيراني في البداية حتى استقبال البعثة التي عينها الامين العام لمراقبة تنفيذ الاتفاق في داخل ايران وطلب ان تبقى في الخارج ، ووافق فيما بعد وبعد الالاحاح على مجرد بقائها في طهران رافضا تواجد ها او زيارتها التفقدية للمدن والقرى الإيرانية . فماذا يعني ذلك ؟ هل يعني ان ايران مخلصه حقا في ادعائها بتجنيب المدن والقرى والسكان ويلات الحرب ؟ أم انها كانت تريد استخدام هذا الاتفاق غطاء للتحضير لهجوم كبير آخر يستهدف احتلال أرض العراق ؟ وعلى أي حال ، وعلى الرغم من معرفتنا بنوايا ايران ، فقد قبلنا بالاتفاق المذكور ونفذناه باخلاص ، لانه ينسجم مع موقفنا المبدئي الثابت في تلبية أية مبادرة من شأنها تقليل ويلات الحرب وتشجيع فرص السلام .

لقد التزمنا بذلك الاتفاق على ما فيه من شغرات جوهرية . ومع اقتراب موعد الهجوم الكبير الذي كانت تهدد به ايران صار المسؤولون الايرانيون يصعدون من ادعائهم الباطلة حول الخروقات المزعومة من قبل العراق للاتفاق . وفي ٨ شباط / فبراير ١٩٨٥ ، ألقى رئيس النظام الإيراني خطابا هدد فيه بقصف مدينة البصرة وطلب من سكانها ومن سكان المدن والقرى الحدودية الاخرى مغادرتها (الوثيقة S/16948) .

وفي يوم الرابع من آذار/مارس ١٩٨٥ ، وبينما كنا هنا في مجلس الامن نناقش مسألة أسرى الحرب ونحاول ايجاد حلول لمأساتهم استغل النظام الايراني حادثة قصف قامت به الطائرات العراقية لمصنع يقع على أطراف مدينة الاحواز وأصدر انذارا بقصف مدينة البصرة خلال ١٢ ساعة وطلب من سكان المدينة اخلاءها على الفور .

ان اتفاق ١٢ حزيران/يونيه ١٩٨٤ قد نص على تجنب القصف المتعمد للمراكز المدنية السكانية الصرف . وهذا الحكم لا يشمل الاهداف الاخرى ومنها المصانع ، ولو كانت الاتفاقية تشمل المصانع لكنا اتفقنا على ترتيبات أخرى ولكان بإمكاننا تشغيل عشرات المصانع الحيوية المعطلة في منطقة البصرة والتي بقيت تتعرض للقصف الايراني المستمر . وما يؤكد ذلك ان ايران لم تطلب من فريق الامم المتحدة المكلف بالتحقيق في هذه المسائل ان يذهب الى الاحواز للتحقيق في الموضوع . وبدلا من ذلك أصدرت انذارها المشار اليه ونفذت انذارها في يوم ٥ آذار/مارس ١٩٨٥ بالمباشرة بقصف البصرة والمدن الحدودية العراقية بالمدفعية الثقيلة قصفا واسع النطاق . وعندما طلبنا من فريق الامم المتحدة المتواجد في بغداد زيارة البصرة والتحقق من القصف الايراني على المراكز السكانية في المدينة رفض النظام الايراني منح الفريق المذكور السير الامن . وهذا مثبت بالوثائق لدى الامم المتحدة ومجلسكم الموقر ، مما اخطرنا ، علا بحق الدفاع الشرعي ، الى الرد بالمثل .

ومع ذلك فقد اجبنا على نداء الامين العام الصادر يوم ٩ آذار / مارس ١٩٨٥ برسالة ارسلتها اليه بتاريخ ١٠ آذار / مارس ١٩٨٥ اطلب فيها اجراء محادثات جوار مع الجانب الايراني وتحت رعايته كي نصل الى اجراءات فعالة تضمن عدم استغلال اتفاق ١٢ حزيران / يونيه ١٩٨٤ للاغراض العسكرية العدوانية والحيلولة دون خرقه في المستقبل .

وبعد ثلاثة ايام من صدور نداء الامين العام شن النظام الايراني اكبر هجوم في تاريخ الحرب على الحدود العراقية واستخدم فيه عددا هائلا من القوات والمعدات والتجهيزات العسكرية والهندسية التي وفرها لعبور المستنقعات وصهر نهر دجلة . وكان هدفه من ذلك كما في العام السابق احتلال منطقة البصرة . وعلى الرغم من اننا التزمنا التزاما واقعيا بتجنب ضرب الاهداف السكانية الصرف منذ حزيران / يونيه ١٩٨٥ فان ذلك لم يمنع النظام الايراني من مواصلة الحرب، ولم يمنعه من القيام بغزو جديد للاراضي العراقية في هذه الايام . ويتضح من ذلك تماما أن هناك تناقضا جوهريا في النوايا بين المجتمع الدولي ونحن جزء منه وبين النظام الايراني في مسألة عدم ضرب الاهداف السكانية الصرف . ففي الوقت الذي يأمل فيه المجتمع الدولي تجنب المدنيين وميلات الحرب واعتبار ذلك مداخل الى التسوية الشاملة للنزاع يستغل النظام الايراني هذه المسألة الحساسة دون اي وازع اخلاقي للحصول على ظروف ملائمة للاستمرار في الحرب وممارسة الغزو . ورغم الآلام والخسائر البشرية والمادية التي نتجت عن الهجومين الايرانيين الكبيرين في عامي ١٩٨٤ و ١٩٨٥ فإن اهتمام المجلس والمنظمة الدولية انصب بالدرجة الاولى على القضايا الناشئة من النزاع ولم يبذل جهد مركز على التسوية الشاملة . وقد حذرنا من هذا النهج تحذيرا شديدا وقلنا بأن هذا الاسلوب لا يخدم في الواقع هدف السلام الشامل ، وانما يخدم خطة المخادعة الايرانية في مواصلة الحرب والعدوان على العراق بهدف احتلال اراضيه وفرض الهيمنة الكاملة على منطقة الخليج العربي واستعباد شعوبها ونهب ثرواتها واشاعة الفوضى والدمار

فيها . وعلى هذا الاساس تعامل النظام الايراني مع النقاط الشطاني التي طرحها الامين العام على الطرفين في ٢١ اذار / مارس ١٩٨٥ وحشها في عاصمتي البلدين في نيسان / ابريل من العام نفسه ، وثبت بهذا الشأن مواقف الطرفين وقناعاته لكم في تقريره الوارد في الوثيقة (S/17097) . فعلى الرغم من أن كل ذلك يثبت بجلاء بأن العراق لم يرفض هذه النقاط بل أنه بحثها بعمق واخلاص مع الامين العام واقترح اضافة نقطتين عليها هما انسحاب القوات الى الحدود الدولية واجراء تبادل شامل للأسرى خلال فترة قصيرة يطبل الايرانيون في جميع المحافل الدولية بأن نظامهم قبل بتلك النقاط وان العراق رفضها . والحال هو أن موقف النظام الايراني من النقاط المذكورة لا يعد وان يكون نفس الاسلوب الانتقائي الذي يعتمده في نظريته بشأن تنفيذ الالتزامات المترتبة بموجب القانون الدولي .

ان القانون الدولي يقوم على قواعد اساسية اهمها احترام سيادة واستقلال الدول الاخرى وتحريم العدوان واستعمال القوة ضد اراضي واستقلال الدول الاخرى وحق الدفاع الشرعي للدولة التي تتعرض للعدوان واللجوء الى الوسائل السلمية لحل المنازعات . كما يتضمن القانون الدولي قواعد فرعية وتكميلية لقواعده الاساسية ، ولا يجوز قانونا التمسك بالفروع والتمسك بمخالفة الاصول . ان القانون الدولي بهيكله الكامل يمنح للدولة حقوقها ويفرض عليها التزامات ولا يصح قانونا ان تتمسك دولة بما لديها من حقوق دون أن تحترم بالوقت ذاته التزاماتها والحقوق التي تتمتع بها الدولة الاخرى بموجب القانون الدولي . ان مجلس الامن يواجه في قضية النزاع المعروضة امامه موقفا شاذا وخطيرا حيث يصرفه احد طرفي النزاع على خرق كل المبادئ الاساسية للقانون الدولي ويتمسك بما تقضي به القواعد المتفرعة من القواعد الاساسية وحتى في هذه القواعد الفرعية يتمسك بما تعطيه من حق ولكن ينكر ما تعطيه نفس هذه القواعد من حق للطرف الاخر .

واضافة الى هذا الموقف الشاذ والمخادع من القانون الدولي يتخذ النظام الايراني موقفا شاذاً من مسألة التعامل مع مجلس الامن . ان النظام الايراني يرفض

المشاركة في مناقشات مجلس الامن الخاصة بالنزاع ، وفرض على المجلس شروطا ليس لها مثيل في تاريخ الامم المتحدة او التعامل الدولي .

ان ميثاق الامم المتحدة ينص صراحة على ولاية مجلس الامن على كل النزاعات التي تهدد الامن والسلام في العالم دون قيد او شرط ولم يحدث في السابق ان كان قبول الدول بولاية المجلس مشروطا واختياريا ، ولم يسبق لدولة عضو في الامم المتحدة ان اتخذت مثل هذا الموقف الذي اصر النظام الايراني على اتخاذه والذي لم يجابه مع الاسف بالحزم المطلوب من قبل المجلس والامانة العامة .

لقد تمكن النظام الايراني في الواقع من ممارسة هذا النهج الشاذ بعد ان انشغلت المنظمة الدولية بالتعامل مع بعض جوانب الحرب دون الضغط القوي على ايران من أجل ابقائها بتسوية شاملة . ان هذه السياسات خدمت فعلا أغراض النظام الايراني في الاستمرار بالحرب وخدمت محاولاته الهادفة الى احتلال العراق واستمرار التهديد للامن والاستقرار في منطقة الخليج العربي .

فمنذ ان بدأت تلك السياسات وعلى وجه التحديد في عام ١٩٨٣ بأمر — التخفيف من ويلات الحرب خطوة بخطوة وصولا الى درجة متقدمة تؤهل للوصول للتسوية السلمية الشاملة ، استغلها النظام الايراني واستثمرها الى ابعد الحدود ، التي الحد الذي اصبحت فيه النتائج العملية لتلك السياسات اعطاء الوقت الكافي للايرانيين للتحضير لغزو العراق المرة تلو الاخرى . وهل يحتاج أي شخص بعد تجربة ثلاث سنوات الى دليل على ذلك وبعد ان حاول النظام الايراني غزو العراق في شباط / فبراير ١٩٨٤ اثر تناول جانب حرية الملاحة وامنها وبعد محاولته الثانية لغزو العراق مرة اخرى في آذار / مارس ١٩٨٥ اثر تناول جانب منع الهجمات المتعمدة على الاهداف السكانية المدنية الصرف وغزوه العسكري القائم حاليا اثر مشروع النقاط الثماني للامم المتحدة العام لسنة ١٩٨٥ ؟

انني أود أن أذكركم بما أوردته في رسالتي المؤرخة في ١٩ كانون الأول / ديسمبر ١٩٨٥ والتي وزعت في الوثيقة (S/17687). لقد بينت في تلك الرسالة بأن النظام الإيراني يستعد لشن عدوان واسع وكبير يستهدف احتلال اراض عراقية وتهديد سيادة العراق وامنه الوطني . ومع الأسف فان المنظمة الدولية لم تتخذ أى اجراء لمنع وقوع هذا العدوان . كما أود أن أذكركم بما أوردته في رسالتي المؤرخة في ١٠ شباط / فبراير ١٩٨٦ والتي وزعت في الوثيقة (S/17814). لقد بينت بأنه سبق لحكومة بلادي ان حذرت الأمم المتحدة وبالأخص مجلسكم الموقر من النوايا العدوانية والتوسعية للنظام الإيراني ضد العراق ودول المنطقة ، والتي ثبتت بالغزو الإيراني الحالي لجنوب العراق قولاً وفعلاً وبالإضافة الى الأدلة الأخرى المعروفة . وأوضحت باننا ناشدناكم تحمل مسؤولياتكم بموجب الميثاق من أجل ردع العدوان الإيراني وتحقيق التسوية الشاملة للنزاع وفقاً للقانون الدولي بدلاً من الانشغال في معالجة بعض جوانبه ، الامر الذي وفر الفرصة لتلويلا أخرى للنظام الإيراني لادامة حربه العدوانية ضد العراق . وابلغتمكم باعتقاد الحكومة العراقية بأن الوقت قد حان لان يواجه مجلسكم بحزم الموقف الخطير الذي يهدد السلم والأمن الدوليين في المنطقة من جراء السياسة الإيرانية في الاستمرار بالعدوان ، وبأن عليكم تحمل مسؤولياتكم وفقاً لميثاق الأمم المتحدة بصورة جدية لانهاء العدوان وتحقيقاً للسلم الشامل والعدل الذي يضمن حقوق ومصالح الطرفين . لقد قلنا كل هذا ونحن نضع نصب اعيننا مبادئ واحكام ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي ، وعلى الأخص ما ورد في المادتين ٢٤ و ٢٥ من الميثاق .

انني اعلن في هذا المحفل بكل صراحة وقوة بأن العراق لن يرضى بأى منهج مغاير لما اقره الميثاق والقانون الدولي ، وما كرسته ممارسات الدول في تسوية المنازعات الدولية . كفى ، كفى لسياسة المعالجات الانتقائية والتجزئية والصياغات المبهمة والابتعاد عن تركيز الجهود على النقطة المركزية في التسوية ، واعني بها انها الحرب وفق المنهج المعتمد دولياً .

لقد كلفت الاجتهادات الدبلوماسية الخاطئة انهاراً من الدماء وحجماً هائلاً من الدمار ، وشجعت النظام الإيراني على التماهى في الحرب بغطرسة لم يسبق لهـما شيل في تاريخ الأمم المتحدة .

ان العراق لن يقبل بأى اجتهاد لا ينصب بوضوح ودون لبس أو غموض في سياق انها الحرب ، ولن يشترك فيه او يتحمل مسؤوليته . لقد دافع شعبنا عن سيادة الوطن وسلامة التراب والعزة والكرامة والشرف بكل شجاعة واقتدار ، وقدم تضحيات غالية فسي الارواح والمعدات من أجل هذه الغاية النبيلة التي يشترك فيها مع الكثير من شعوب العالم التي ناضلت ولا تزال ضد العدوان والطغيان .

ان العراق حينما يعرض نزاعه مع ايران على مجلسكم الموقر حينما يحيطكم علمنا بالمخططات العدوانية الايرانية ومحاولات النظام الايراني باحتلال اراضيه بالقوة فانسه لا يقوم بذلك عن ضعف وعجز وانما ممارسة منه لحقوقه ومسؤولياته كعضو في الأمم المتحدة ، ولحرصه على استتباب الأمن والسلم بينه وبين جيرانه ، واحترام قواعد الميثاق وقواعد القانون الدولي . ولهذا فاننا نشعر بأن على المجلس ايضا ان يتحمل مسؤولياته الستة نص عليها الميثاق . وعليكم ان تضعوا النظام الايراني أمام مسؤولياته بصورة حاسمة . فاما ان يقبل بهذه المبادئ التي وضعت لتنظيم العلاقات بين الدول والشعوب في العصر الحديث ، او ان يعزل نفسه عن المجتمع الدولي . وعلى المجتمع الدولي ، ومن خلال مجلسكم المكلف بواجب حفظ الأمن والاستقرار والسلم في العالم ، ان يتخذ الاجراءات المناسبة للموقف .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : أشكر السيد نائب رئيس الوزراء

وزير خارجية العراق على الكلمات الرقيقة التي وجهها الي .
المتكلم التالي هو نائب رئيس الوزراء وزير الخارجية في الجمهورية العربية اليمنية ، السيد عبد الكريم الرياني . أرحب به وأدعوه الى شغل مقعد على طاولة المجلس والسلا الا دلا ببيانه .

السيد الرياني (الجمهورية العربية اليمنية) : السيد الرئيس ، يسرني -

في البداية - أن أهنيكم بمناسبة توليكم رئاسة هذا المجلس الموقر لهذا الشهر ، وأن أؤكد ثقتي المطلقة بقدرتكم الفاعقة على توجيه أعماله ، وإدارة مداولاته بكفاءة وحكمة ، بحكم

ما تتمتعون به من تجربة ودراية . كما أعرب عن تقديري البالغ لسلفكم في رئاسة المجلس ،
الذي قام بدوره خير قيام .

يجتمع مجلسكم ، اليوم ، لينظر في عدوان ايراني جديد على العراق . ففي مساء
يوم الأحد التاسع من شهر شباط / فبراير الحالي قامت القوات الايرانية ، كما تعلمون ،
باختراق الحدود الدولية للجمهورية العراقية ، واحتلال جزء من اراضيها ، ومنذ ذلك
الحين القتال دافع على أشده .

وليست هذه هي أول مرة تقوم فيها ايران بالاعتداء على اراضي العراق ان سبق
لها ان قامت باعتداءات مماثلة على العراق عبر السنوات الماضية .

ان بلادى - الجمهورية العربية اليمنية - تشجب ، من حيث المبدأ ، العدوان
من أية دولة على دولة أخرى ، وترفض استخدام القوة المسلحة في حل المنازعات الدولية ،
واحتلال أراضي الغير .

ولما كان الموضوع المطروح امامكم هو موضوع عدوان سافر باعتراف ايران نفسها ،
فان الامر لا يحتاج منكم الى اجراء تحقيق او تحرر .

ولكن هذا الموضوع هو حلقة في سلسلة حرب قائمة منذ أعوام بين طرفين عضوين
في الأمم المتحدة . أحدهما يصر على مواصلة القتال ، ويرفض القبول بايقافه ، ولا يسن
يجهر بتصميمه على الاستمرار فيه حتى يقبل بشروطه المجحفة التي لا يوجد لها في التاريخ
سابقة ولا نظير ، وهي شروط غاية في التعجيز ، تتنافى مع كل معايير العقل ، ومقاييس
المنطق ، بل ويوغل في عناده لدرجة ايصاف كل الأبواب في وجه كل محاولات وجهه
الوساطة المبدولة من العديد من الجهات والمنظمات الدولية والاقليمية ، فيما ينشدد
طرفها الاخر وهو العراق ، السلام ، وحقق الدماء ، ولا يفتأ يعلن ، باستمرار ، عن استعداد
المطلق للحوار ، ويرحب بكل وساطة من جانب أية جهة .

ولقد حاولت بلادى - الجمهورية العربية اليمنية - التي أشرف بتمثيلها في هذا الاجتماع ، غير مرة ، بذل مساعيها للوساطة بين الطرفين المتحاربين ، كما أبدت بكل قوة ، كل المساعي الحميدة ، والمبادرات المخلصة التي قامت بها بعض الدول ، والمنظمات الدولية والاقليمية من أجل اخماد نار الحرب المستعرة بين الدولتين المسلمتين الجارتين - ايران والعراق - لحقن الدماء الزكية التي تراق ، والأرواح التي تزهق ، ووضع حد للخراب والدمار اللذين يلحقان بالمؤسسات والمنشآت في البلدين ، ولتحقيق حسن الجوار بينهما على أساس من الاحترام المتبادل ، والتعايش الأخوى والسلمي . لكننا لم نل من ايران أية استجابة ، لا مع مبادراتنا ولا مع مبادرات غيرنا ، في حين كان العراق وما زال يبدى كل موافقة وترحيب .

ليس بخاف عليكم ما كلفته هذه الحرب الطاحنة حتى الآن من الرجال والأموال والامكانيات ، وما لقيه شعبا الدولتين الجارتين من جرائها من الأهوال . لكنها رغم تقادم العهد عليها ، واقترابها من اكمال النصف الأول من عامها السادس ، فهي ما تزال مستمرة ، تأتي ، في كل يوم ، على المزيد من الأخضر واليابس . بل انها ، بحكم امتدادها ، تحولت الى حرب استنزاف مروع لطاقت الشعبين البشرية والمادية . وما من شك في أن بقاها دون نهاية عاجلة وعادلة ينطوى على أخطار جسام لا على أمن وسلام المنطقة وحدها ، وانما كذلك على أمن وسلام العالم قاطبة .

وانذا كنا نقدر موقف العراق ، فلانه موقف يتميز بالعقل والحكمة ، ويعبر عن الرغبة الصادقة في الوصول بهذه الحرب الضروس الى نهاية سريعة وعادلة على أساس من الاحترام المتبادل للحدود الدولية له ولايران ، وعدم تدخل كل منهما في الشؤون الداخلية للآخر ، وتحقيق التعايش البناء بينهما .

لست أشك في انه يحز في نفوسكم ، مثلما يحز في نفوسنا ونفوس كل شعوب العالم ، استمرار هذا النزيف الحاد في الدماء ، والامكانيات ، الناجم عن هذه الحرب التي طال عليها الأمد .

لذلك فأنتم مدعوون ، اليوم ، أكثر من أى وقت مضى ، نظرا لتفاقم مخاطر بقاء
هذه الحرب في تصاعد ، لأن تضاعفوا بواجباتكم ، وتنهضوا بمسؤولياتكم ، لا سيما ومجلسكم
هو - دون منازع - الجهة المعقودة عليها آمال الشعبين الجارين - في ايران والعراق -
خاصة ، والبشرية عامة ، في وضع حد للقتال ، وفرض السلام ، وتجنب العالم المخاطر
والأهوال . ولا شك أن هذه هي أهم المهام المنوط بكم أدائها ، والقيام بها بموجب
ميثاق الأمم المتحدة نفسه .

اننا نطلب منكم دعوة الطرفين المتحاربين الى ايقاف اطلاق النار فوراً ، وقيام
كل منهما بسحب قواته الى حدوده الدولية ، على أن يتبع ذلك تحرك سريع وفعال من
جانبيكم ، ومن جانب الأمين العام للأمم المتحدة لحمل الفريقين على القبول والتقييد
بذلك ، ووضعه موضع التنفيذ . كما يقتضي ذلك منكم ايضاً عدد من مراقبي الأمم المتحدة
لتولي الاشراف على هذه المهمة ، والتأكد من التزام الدولتين بها .

ومن الطبيعي ، أيضاً ، أن يشمل قراركم المطالبة باتخاذ الاجراءات الفورية اللازمة
للتعاون مع الأمين العام للأمم المتحدة من أجل البدء في مفاوضات سريعة ، وشاملة ومشرفة
حول كل المسائل الناتجة عن النزاع وفق مبادئ الميثاق ، بما فيها احترام السيادة
والاستقلال والسلامة الإقليمية ، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية من جانب كل طرف
تجاه الطرف الآخر .

ان هناك أيضاً مسألة انسانية متصلة بهذه الحرب ، ومتفرعة عنها ، لا يجوز اغفالها
من قبلكم ، أو الغض من أهميتها . تلكم هي مسألة أسرى الحرب من أبناء الشعبين
العراقي والايراني . وهي تستحق منكم وقفة جادة ، ومعالجة موضوعية عاجلة ، ضمن معالجة
المشكلة من أساسها ان لا يصح أن تبقى هذه المسألة من غير حل سريع . وعليه فاننا نطلب
منكم ، أيضاً ، دعوة الطرفين الى وجوب الاسراع بتبادل ما لديهما من الأسرى بالتعاون
مع اللجنة الدولية للصليب الأحمر . وكان مجلسكم قد بحث هذا الموضوع خلال شهر
آذار/مارس من العام المنصرم ، وكان لي شرف الحديث عنه أمامكم باسهاب . غير أن الأمر
لا يزال معلقاً لم يلق طريقه الى الحل حتى الآن .

ان مجلسكم الذي يتمتع بصلاحيات وسلطات واسعة ، والذي تشارك فيه بوجـود
دائم أكبر القوى الدولية الفاعلة والمؤثرة في عالمنا المعاصر ، لقادر ، أكثر من سـواء ،
على التصدي لمهمة اخفاء سعيير الحرب الدائرة رحاها بين ايران والعراق منذ قرابة ستة
أعوام ، وعلى حمل ايران على التجاوب مع موقف العراق ، والقبول بايقاف اطلاق النار ،
والكف عن مواصلة القتال ، والامتنال لرغبة المجتمع الدولي في عودة السلام الى ربوع تلك
المنطقة الحساسة ، وتحقيق الوثام بينها وبين جارتها - العراق .

ولقد آن الأوان لأن يتحرك مجلس الأمن في هذا الاتجاه ، ونحو هذه الغاية
الانسانية النبيلة ، حقنا للدماء التي تراق ، وصونا للمنجزات والطاقات التي تهدر ، وحفاظا
على ما بقي من مؤسسات ومنشآت في البلدين وانها لهذه الحرب الطاحنة التي ليس لها
مسوغ ولا مبرر .

اننا نخشى ، ان تركت رحى هذه الحرب الدامية والأليمة تدور دون ايقاف سريع
لها ، من اتساع نطاقها ، واحتمال تدويلها . ولا يساورني شك في أنكم لما أقوله مدركون
كل الادراك .

فلتضافر ، اذن ، جهودكم المخلصة من أجل الحيلولة دون وقوع المحذور ،
واطفا لهيب هذه الحرب قبل أن يسبق السيف العذل ، كما يقول المثل العربي . وليس
هناك من هو أقدر منكم على انجاز هذه المهمة . فاستمرار هذه الحرب على غير همدى ،
ودون نهاية ، يمثل تحديا خطيرا لقدرة مجلسكم على ممارسة سلطاته وصلاحياته ، وأداء
دوره على الوجه المطلوب .

أخيرا ، أتمنى لكم كل توفيق ونجاح في ما أنتم مطالبون به ، ومدعوون له .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : أشكر نائب رئيس الوزراء ووزير خارجية

اليمن على الكلمات الرقيقة التي وجهها الي .

لم يعد هناك متكلمون آخرون في هذه الجلسة . وسوف تعقد جلسة مجلس الأمن
القادمة ، التي سنواصل فيها نظرنا في البند المدرج على جدول الأعمال ، في الساعة
١٥ / ٣٠ من عصر يوم الغد ، الأربعاء الموافق ١٩ شباط / فبراير ١٩٨٦ .

رفعت الجلسة الساعة ١٨ / ٠٥